

تلقوه فلما خابن الذين انا هو الطريق لانه المقصود الذي هو نصف
الخصيب ثم له ضرب احدى السيلتين في الاخرى وضرب ما كان السحر من احد
السيلتين في جميع الاخرى انما يكون على تقدير المباين بين السيلتين اما اذا اوقفنا
في ضرب وفق احد في الاخرى فيضرب لم يحصل في عدد اكالين ثم يضرب ما لكل شخص
من احدى السيلتين في وفق الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بالوقوع
السابق وقد سار المصنف الفاضل الذي استوفى ما علم ان مذهب السامع
ان ياخذ الخسنى المشكوك منه باحسن التقديرات لانه يتكشف احتمال سما
في المقصود واحتمال اذا ترك احتمال وام ولا خسنى فلا يبقى الا احتمال كونه
لخسنى ذكر ارجح الموضع والخسنى نصف المال لان احسن احواله ان يكون انى
فيوقف النصف الباقي لانه يتكشف حال الخسنى وكذا اذا ترك احتمال
وام وولد من خسنيين فكل واحد منهما ثلث المال لاحتمال ان يكون هو انى وصائب
ذكر اوقف الثلث الباقي لانه انكشف احتمال او المصالحه بينهم على شئ وقس
سائر الصور على ذلك ولما كان الحال ايضا مترددا بين الاحتمالين او رد فصله
عقبه فصل فقال **فصل في الحكمه الحرة** عند ابي حنيفة واصحابه
وعند ابي بن سعد القهري ثلث سنين وعند ابي حنيفة وعند القهري **سنة**
لما حدرت عاتق فانها قلت لا يبقى الولد في رحم امه اكثر من سنين ولو فلق مع اوصل
هذا لا يبقى قيا سائر ما عا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحاح ما روى في الصحاح
ولم لا يبقى سنين وقد ثبت شيئا وهو يصحح في سنين حياك وانما العجز عن
ولدا ايضا لا يرضى منها وقد ثبت في سنين ما يجوز ان يلد لذلك وروى ان

عامة امراته ثم قدم ويحاطل فهم عريان ثم حرم فقال لمعاد اذا كان ذلك
فلا يسئل للمعالي ما في بطنها فترك حتى لو ولدت ولدا ميتا وسبوا وقال
الرجل هذا ابني ورب الكعبة فانت عمر سبعة اشهر مع ابنته لانه لم يولد الا في سنين وقال لولا
معاذ لهلك عمر والحجاب عن الاول ابن الضحاك وعبد العزيز ما كانا نابع فانما انفسهما
ولا يعرف غيرهما اذا لا اطلاع لاحد على ما في الرحم سوى الله تعالى ويجوز ان يكون
ذلك لان سد ادم الرحم لم يرض على سبيل الضرر فلا اعتداد به وعن الثمالي انه انزل
عقبته عنها فربما يرضى عن ابنته وامنت السركان باقرار الزوجه واقبلها سنة اشهر
بالاتفاق لما روى من ان رجلا تزوج امرأة فولدت لسنة اشهر فخرج عنها ان يرضى
فقال ابن عباس اما انها لو خاضتكم بكتاب الله تعالى خضتكم اذ قال الله تعالى وحمل
لفصله ثلثون شهرا وولد وفصله في عامين فاذا ذهب عامان للفضل لم
يبقى الحمل الا سنة اشهر فورا عما لم يلد عنها وانبت التمساح في الزوجه وروى
مثل عن علي بن ابي مسعود ان الولد بعد ما مضى عليه ربع اشهر ينفع فيه
الزوجه وبعد ما ينفع يتم خلفته في شهرين ولا يتحقق انفصاله مستويا
سنة اشهر ذكره مسلم في الامية الحشرية كتاب الطلاق ويوقف الحمل عند ابي
نصيب اربعة بنين او نصيب اربع بنات ايها اكثر ويجعل بقية الورثة اقل الا
رواه عنه ابن المبارك وبه اجمد وذلك لاحتمال قال شريك الخفي
باب الكوفة لما سأل ابا حنيفة بنين في بطن واحد ولم ينقل من المتقدمين
انه امره وولدت اكثر من ذلك فالتفت به وعند شريك يوقف نصيب ثلثه
بين اولادها بنات ايها اكثر رواه عنه لميت بن مسعود وليس في هذه الرواية وجوده

ذلك

٧٨

Copyright © King Fahd University